المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 9 حزيران 2022

مقالات

"إسرائيل اليوم": رسالة إلى بينيت تكشف حرباً داخلية مع لبيد على رئاسة الحكومة الانتقالية

بقلم ماتي توخفيلد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

وسط الاضطرابات والفوضى التي وجد الائتلاف نفسه فيها هذه الأيام ، وبعد سلسلة الخسائر في الكنيست والعدد المتزايد من أعضاء الكنيست المتمردين، تم إرسال رسالة حادة جدا إلى المقربين المباشرين من رئيس الوزراء: تطلب بأن يعلن بينت فورًا عن تنازله عن رئاسة الحكومة الانتقالية للبيد ،حتى لو كان من سيفكك الحكومة من تكتل اليسار المسؤول عنه لبيد.

وبحسب الرسالة نفسها، فإن لبيد هو من أقام الحكومة وحتى الآن بعد عام من تشكيلها لم يستفد منها شيئاً، وتضمنت الرسالة أيضا أن بينيت في منصبه منذ عام وقد حان الوقت الآن لمغادرة مكانه لصالح شريكه.

في مكتب لابيد ينفون أنهم هم من يقفون خلف الرسالة شديدة اللهجة، وروايتهم الرسمية هي أنه وفقًا لاتفاقيات الائتلاف فإن الشخص الذي من المفترض أن يكون رئيس وزراء المرحلة الانتقالية هو يائير لابيد

في حال كان الشخص الذي أطاح بالحكومة من حزب أمل جديد أو من حزب يمينا. في حين أن بينيت هو الذي يبقى رئيسًا للوزراء خلال الفترة الانتقالية إذا كانت الإطاحة بالحكومة أتت من خزب ييش عتيد أو حزب العمل أو ميرتس أو راعم.

وقال مصدر في مكتب بينت إن لبيد نفسه لم يتحدث عن الأمر مع رئيس الوزراء، ولكن الرسالة وصلت. مع العلم أنه لا ينبغي استبعاد أن يكون لبيد على الرغم من كونه المشتبه به المباشر ليس هو من يقف خلف هذا الطلب من بينيت.

يذكر أنه في الأيام الأخيرة، ينتاب عدد من عناصر الائتلاف – من أحزاب اليسار المنضوية فيه والمهتمين باستمراره واستقراره – مشاعر سيئة. وكأن سقوط الحكومة أصبح حتميا، والآن يخوض قادتها بينيت ولبيد، معارك شرسة على تقاسم الغنائم أي على رئاسة الحكومة الانتقالية.

في كل مرة يقوم فيها شخص ما من راعم أو من ميرتس بعرض العضلات واختلاق مشاكل في مكتب بينيت يتنفسون الصعداء ، بينما عندما يتعلق الأمر بجدعون ساعر أو عيديت سيلمان في مكتب يائير لابيد يحتفلون بشرب الشمبانيا، ويقولون: "إن هذا وضع مثير للسخرية، نحن نحارب ببسالة ضد المعارضة، وهم يقاتلون بعضهم البعض ويحاول كل منهم الإطاحة بالآخر."

سيواجه الائتلاف الامتحان مرة أخرى الأسبوع المقبل، عندما يطرح جدعون ساعر مرة أخرى لوائح قوانين مستوطنات الضفة الغربية للتصويت عليها، وهذه المرة قد يكون الاختبار مصيرياً أكثر، فأجزاء الحكومة تعتمد على القدرة على الكبح، نير أورباخ على الحافة مرة أخرى، ربما هذه المرة حقا. وساعر بالتأكيد هناك، ومن اليسار أيضا هناك الزعبي وغنام وحتى عباس نفسه، كل شيء سائب ومهتز.

في الصفوف الخلفية للكنيست ربما بالفعل فهموا الرسالة جيدًا: لا توجد حكومة، لا يوجد ائتلاف، هناك حملة انتخابية. يعود الجميع إلى قاعدته الانتخابية، بعضهم بعد هجر طويل وكبير، ويحاولون جني أكبر قدر ممكن من الإنجازات إلى أن يصبح سقوط الحكومة رسميًا وكاملاً.

* * *

"يديعوت أحرونوت": قائد وحدة النخبة في جيش العدو يثير الضجة حول دمج النساء في الوحدات القتالية

أثار قائد وحدة سيرت هرمتكال -وحدة النخبة في جيش العدو- الضجة والجدل حول تأييده لدمج النساء في الوحدات القتالية في الجيش. بعد أن أعلن جيش العدو للمرة الأولى هذا الأسبوع عن معايير ستمكن من دمج المجندات في ألوية المشاة ووحدات النخبة، قال العقيد "ي" قائد "سيرت هرمتكال" -في محاضرة مغلقة يوم (الثلاثاء) أمام متدربي إحدى دورات سلاح المخابرات المرموقة" :-ليس من المنطقي ألا نفحص 51٪ من سكاننا، وعندما يحدث ذلك نكون في مأزق"، مشيراً إلى زيادة عدد المجندات في الجيش بنسبة 180 في المئة خلال ثماني سنوات.

رفض متحدث باسم جيش العدو التعليق على "ما قيل في الاجتماع المغلق"، لكن مسؤولين عسكريين أضافوا" :الاقتباس غير دقيق"، حيث طرحت أسئلة على قائد وحدة "سيرت هرمتكال" من قبل الطلاب العسكريين في عدد من الموضوعات منها موضوع دمج المرأة في الأدوار القتالية في الوحدة، وناقش قائد الوحدة خصائص وتحديات مثل هذه الخطوة.

وقدم جيش العدو يوم (الثلاثاء) شروط القبول التي من شأنها أن تسمح للنساء بالانضمام إلى وحدات النخبة وألوية المشاة كمجندات، والذي جاء رداً على التماس قدمته مجموعة من المجندات لمحكمة العدو العليا. فيما اعتبر جيش العدو أن هذه المعايير تستند إلى متطلبات لا هوادة فيها للمجندات في ساحة المعركة، فضلاً عن المسؤولية عن سلامة وصحة المجندات.

وكذلك أعلن الجيش أنه سيبدأ دمج المقاتلين في جميع المناصب وفي جميع الفرق، في عملية متدرجة وبطيئة ومنضبطة، حيث سيبدأ في مواقع تفكيك القنابل في وحدة النخبة في سلاح الهندسة "يهلام"، وفي مواقع الإنقاذ في (الوحدة 669) التابعة لسلاح الجو، وفي "سرايا الإسناد الميدانية" المتحركة لكتائب المشاة التي تناور في الجيش النظامي.

لكن مجندات سابقات -مقدمات الالتماس- يقلْن" :إن المعايير صارمة للغاية وستحبط دمج النساء كمجندات في وحدات القتالية." كما رفض جيش العدو في الوقت الحالي طلب الملتمسات الوصول إلى وحدات النخبة، مثل فوج الاستطلاع التابع للأركان العامة "سيرت همتكال"، و نخبة البحرية "شيطت13"، وسرايا النخبة في لوائي غولاني والمظليين، و"دوفدوفان" وغيرها.

* * *

"المعاهد الدينية": الجيش يتجاوز الخطوط الحمراء بإلحاقه النساء في الوحدات القتالية

يستعد الحاخامات في المعاهد الدينية الرئيسة والمدارس الإعدادية في الصهيونية الدينية للمعركة ضد التحاق النساء بالوحدات القتالية، ويعتزمون أن يأمروا طلابهم بالابتعاد عن الوحدات المختلطة، قال مديرو المؤسسات (الثلاثاء) :"إن هذا تجاوز للخطوط الحمراء، ولا ننوي الجلوس مكتوفي الأيدي". فيما هدد أحد رؤساء المؤسسات بقوله :"الجيش تجاوز اليوم خطاً أحمر وستكون لذلك تداعيات، إنه مثل الحاميتس -الخبز الذي يستخدم فيه خميرة- في عيد الفصح وتدنيس يوم السبت، حتى الآن كان تجنيد النساء في الوحدات القتالية هامشياً، في الأماكن التي لا يريد أحد أن يكون فيها عملياً، الآن أصبح في التيار الرئيسي للجيش، هذا إقصاء ديني زاحف ترعاه المحكمة العليا."

في المدارس الدينية استشهدوا بمثال على دمج النساء في سلاح المدفعية، كمثال على الوحدات التي لا يدخلها المتدينون حالياً، في المدفعية، أشرك الجيش عمداً النساء في الكتائب النظامية، والتأكد من أن كل كتيبة بها بضع فتيات.

وقال أحد مديري المدارس الدينية :"اليوم لا يوجد سوى 5 في المئة متدينين في المدفعية، بينما في باقي التشكيلات القتالية هناك حوالي 30-40 في المئة، وهذا يزيد مرتين وثلاث مرات عن ثقل الصهيونية الدينية في المجتمع، وهذا توضيح عملي لما تسببه مثل هذه الخطوة، فكر فقط في ما سيحدث إذا كان في ناحال أو جولاني، سوف ينتقص ببساطة لواء كامل من التشكيل القتالي والقوات البرية للجيش في غضون خمس سنوا"، وأضاف : لواء ناحال لن يدخل لبنان وبنت جبيل بعد الآن، سيكونون قادرين على الاكتفاء بالحراس عند أحد المفارق جنباً إلى جنب مع الوحدات المختلطة المدرعة، سيصبح لواء الفتيات. فيما قال مدير مدرسة دينية أخرى" لا يمكن التنازل عن التجنيد للجيش، ولا يوجد دعوات بعدم التجنيد للجيش، لكننا سنغير الواقع، ومهما يحدث سننخرط في وحدات مختلطة في الجيش".

في وقت سابق، أعلن كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية عن تأجيل اجتماع كان مقرراً مع رئيس أركان العدو أفيف كوخافي احتجاجاً على قرار ضم النساء إلى الوحدات القتالية، وهاجم الحاخام شلومو أفينير أحد الحاخامات البارزين في القطاع الديني، القرار بشدة، قائلاً :"لا يوجد إمكان للخدمة في وحدة قتالية مختلطة".

وقال أفينير: "هذه كانت جريمة أخلاقية باسم المساواة"، لكنه لم يذكر ما إذا كان قد حكم على وجه التحديد ضد المقاتلين بعدم الخدمة في وحدات من شأنها أن تشمل النساء، مثل (لواء ناحال) أو (الوحدة 669).

وأضاف "هناك مشاكل في القرار، مشكلة روحية -بحسب الهلاخا (الشريعة اليهودية) يمنع على البنات للخدمة في الجيش، ومن المتفق عليه عدم إمكان الخدمة في الوحدات الأمامية حسب رأي جميع الحاخامات".

* * *

"يديعوت أحرونوت": إنذار أحمر للائتلاف

موران أزولاي

في الأيام الأخيرة، كان الائتلاف يأمل في وقف التدهور، لكن سقوط اقتراح تمديد اللوائح في المستوطنات، كان بمثابة إشارة إنذار أحمر لقادة التحالف. حتى يومنا هذا، يتمتع الائتلاف بأغلبية عضو واحد، لأنه بعد تقاعدها لم تصوت "عيديت سيلمان" ضده، ولكن تمديد "لوائح الطوارئ" في الضفة الغربية، وإعادة تعيين "ماتان كاهانا" في منصب وزير الأديان، الذي تم نسفه بمساعدة "عيديت"، مما يشير الى أن عضو الكنيست المتمردة على حزب "يمينا" قررت المضي قدماً في الهجوم.

الوضع الناتج هو كنيست مشلولة، ومعظم التشريعات المتنازع عليها، وكذلك مشاريع القوانين الحكومية التي تعارضها المعارضة بشكل مباشر، لا يمكن ببساطة تمريرها.

في الأسبوع الماضي، طلب وزير القضاء "جدعون ساعر"، كشرط لبقائه في الحكومة 60 من أعضاء الكنيست الملتزمين بانضباط الائتلاف. ومرت أيام قليلة منذ ذلك الحين، ولم يتبق للائتلاف سوى أقل من 60 عضواً ملتزماً وانضباطاً أقل بكثير.

أدى "قانون رفع الحد الأدنى للأجور" الذي تم إرساله إلى التصويت إلى انهيار الائتلاف من الداخل على الرغم من أنه كان من الواضح أنه ليس لديه فرصة لتمريره.

ولقد أوضح أعضاء "ميرتس" والعمل أنهم لن يتعرضوا للإذلال، وإذا تم تمرير القانون على أي حال، فهم يطالبون بإمكانية عدم التصويت ضده، أو على الأقل التغيب عن الجلسة الكاملة. حتى لو تمكّن المرء من التماهي مع طلبهم، فإن الطريقة التي سارت بها الأمور لا تبشر بالخير للائتلاف.

بعد لحظات من بدء النقاش حول القانون، وبينما كانت عضو الكنيست" نعمة لازمي" تذرف الدموع على المنصة العامة لأنها لم تستطع دعمه بشكل فعال، أرسل "ساعر" إنذاراً آخر للائتلاف. فقد طالب رئيس حزب "أمل جديد" بأن يبقى جميع أعضاء الكنيست في الجلسة الكاملة، لكن القطار غادر المحطة بالفعل.

ومع ذلك، في حزب "أمل جديد"، يتم تفسير الحدث في الجلسة الكاملة على أنه انتهاك صارخ لانضباط الائتلاف من جانب "راعام" -الذي زاد أعضاؤه وصوتوا لصالح القانون- ومن جانب "ميرتس" والعمل الذين كانوا غائبين.

"ميرتس" وحزب العمل يتهمان "ساعر" بتقديم مطالب غير معقولة في أوقات إشكالية، من أجل دفع الائتلاف إلى الهاوية، وفي كلتا الحالتين لا يتوقع أن تتمخض هذه الأمور عن أي خير.

* * *

"هآرتس": عباس يقف أمام مفترق سيحسم مستقبله السياسي

بقلم: جاكي خوري

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

رئيس راعم، عضو الكنيست منصور عباس، وجد نفسه في الليلة الماضية في وضع هو الاصعب بالنسبة له منذ انضمامه للائتلاف مع بينت ولبيد. محاولة اجتيازه بسلام التصويت الذي يهدد حياة الحكومة فشلت. والآن هو يقف امام مفترق طرق يمكن أن يؤثر على مستقبله السياسي ومصير المهمة التي من اجلها انضم للائتلاف.

في شهر رمضان المتوتر نجح عباس في المناورة بين رغبته في البقاء في الائتلاف وبين ضغط الجمهور الذي استخدم عليه من اجل ترك السفينة في اعقاب المواجهات الصعبة في الحرم. الصور من الحرم لم تكن تروق له، لكن الاحداث لم تخرج عن السيطرة. وقد نجح في الاقناع بأن ذريعة الدفع قدما بإجراءات اقتصادية لصالح الجمهور العربي من داخل الائتلاف تفوق حرج البقاء فيه. هذا كان السبب في أنه كان أول من ذهب الى بيت غيداء ريناوي زعبي (ميرتس) بعد اعلانها عن الانسحاب من الائتلاف. وساهم بشكل كبير في الخروج من الازمة الائتلافية، حتى لو كان بشكل مؤقت.

في الليلة الماضية، في التصويت على تمديد سريان انظمة الطوارئ التي تطبق القانون الاسرائيلي في الضفة، كان وضع رئيس راعم أصعب وأخطر. لأنه يشعر ايضا بالإحباط والغضب بسبب مماطلة الوزارات الحكومية في الدفع قدما بخطوات لصالح الجمهور العربي، يقف عباس في موقف مشكوك فيه أن يكون قد وقف فيه أي عضو كنيست عربي، حيث أنه ملزم بتأييد القانون الذي يخلد في جوهره الأبرتهايد والاحتلال.

الاعضاء القدامى في راعم لا يتذكرون بأنهم ناقشوا هذه القضية في أي يوم. المصادقة على الانظمة اعتبرت تقريبا موضوع تقني، وحصلت دائما على اغلبية صهيونية واضحة. ولكن في الكنيست الحالية لا يوجد أي شيء مفهوم ضمنا، والعاصفة المناوبة اثبتت مرة اخرى بأن رغبة الائتلاف، لا سيما رغبة عباس، ابعاد مسائل سياسية – وطنية والانشغال فقط في مواضيع اجتماعية هي مجرد وهم، حيث أن الواقع لا يتفق دائما مع البرامج على الورق.

مؤخرا، قبل التصويت، عباس وجد نفسه يدخل الى معارك اليمين ويقنع اعضاء كنيست بتأييد تمديد سريان الانظمة. حسب رأيه، سقوط الحكومة بسبب هذا القانون، في الوقت الذي تدعمه فيه راعم، من شأنه أن يوفر ذخيرة ثقيلة لمنتقديه في الكنيست وفي اوساط الجمهور العربي وأن يوقع ضربة شديدة بالفرضية التي قادها منذ بداية ولايته.

من لم يكن شريك له في موقفه هو عضو القائمة مازن غنايم، لاعب التعزيز الذي احضره عباس الى راعم، الذي اعتبر نفسه متحرر من أي التزام تنظيمي. قرار التصويت ضد القانون اتخذه منذ فترة رغم أنه قام بتأجيل الاعلان عن ذلك حتى الدقيقة التسعين. خلافا لعباس، مستقبل غنايم في الكنيست لا يقلقه. بالعكس، هو على قناعة بأن كل يوم له كعضو في ائتلاف اليمين فقط يلحق به الضرر.

خطوة غنايم تضع عباس في موقع غير محتمل. وعلى اعتبار أن استقرار الائتلاف والحكومة مهم بالنسبة له فان رئيس راعم ملزم باتخاذ خطوة ضد غنايم، سواء في الحزب أو في الائتلاف. هناك من يطلبون منه الاعلان عنه كمنسحب أو الضغط عليه كي يستقيل، لكن الامر يتعلق بمخاطرة كبيرة جدا. في المجتمع العربي، خطوة غنايم أمس تضعه كبطل مناوب، حيث أن معارضته للأنظمة تعتبر خطوة انقذت كرامة اصدقاءه في الحزب ومكنتهم من الغياب عن التصويت. من يوجد في هذه الاثناء في موقف متدني هو عباس، الذي اتخاذ عقوبات من قبله ضد عضو كنيست عربي صوت ضد الاحتلال لن تستقبل بتعاطف في اوساط ناخبيه ويمكن أن ترتد اليه كسهم مرتد.

في الائتلاف لوحوا أمس بتهديد فارغ، الذي بحسبه راعم ستعمل ضد غنايم في سخنين إذا قرر التنافس على رئاسة البلدية. غنايم سمع التقرير وضحك. "ماذا في ذلك. هل راعم ستؤيد مرشح القائمة المشتركة في سخنين؟"، تساءل امام المقربين منه. في راعم بالتحديد يعتبرون الانتخابات المحلية فرصة لخطوة اخرى، غنايم سيستقيل من الكنيست بموافقة متبادلة وسيتنافس على رئاسة بلدية سخنين بدعم من راعم وقوائم الائتلاف الاخرى. هكذا، اتخاذ خطوات ضده يكون أمر لا لزوم له، وسيتم تحييد أحد

التهديدات داخل الائتلاف. إذا فاز مرشح القائمة المشتركة فان المكسب سيكون مضاعف. ولكن هناك علامة استفهام كبيرة تحلق فوق تطبيق هذا السيناريو. ومثلما علمت التجربة اعضاء الائتلاف فان الواقع لا يتوافق دائما مع الخطط على الورق، والحكومة تعيش على وقت مستعار.

* * *

"هآرتس": الحكومة هُزمت، الدولة كسِبت!

بقلم: تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

كان من الممتع قراءة التفسيرات القانونية حول المستقبل المتوقع للمستوطنين، الذين من الشهر القادم لن يسري عليهم القانون الاسرائيلي. للحظة كان حتى هناك من حلم بأنه فجأة ستتم رؤية الواقع كما يجب. مساواة امام القانون بين المستوطنين والفلسطينيين. ولن تكون هناك منظومتان قضائيتان ولن يكون ابرتهايد، بل مجرد احتلال وحشي يخرق القانون الدولي.

هذا السرور زائد، ايضاً القانون القائم الذي يسمح لشرطة اسرائيل بالعمل في المناطق وتقديم المستوطنين الذين يضرون بالفلسطينيين للمحاكمة، لم يتم استخدامه بشكل كبير. تنكيل المستوطنين بالفلسطينيين وسرقة الاراضي وإقامة بؤر استيطانية غير قانونية، كل ذلك غير خاضع للقانون لأنه لا يوجد من يطبقه. أي مستوطن ايضاً لن يتم تقديمه من الآن للمحاكمة في محكمة فلسطينية أو سيتم اعتقاله من قبل رجال شرطة فلسطينيين. ومثلما عرفت اسرائيل كيف تلوي قوانينها وأنظمتها من أجل أن تلائم نزوات المستوطنين، فإن المشرعين المبدعين فيها سيعرفون كيفية الالتفاف على العائق القانوني الجديد.

الأمر الأكثر اثارة للصدمة هو الدهشة من هجوم اليمين الحقيقي على اليمين الخائن، والاستغراب الصادم من تصويت أحزاب الوسط – يسار لصالح تمديد سريان انظمة الطوارئ. أين الضمير؟ أين المبادئ؟، وجهوا الاتهام لبعضهم البعض. وكأن كل المبادئ السامية هي الهادي لهم منذ سنوات، وتحطمت مرة واحدة بهزة أرضية. وكأنه كشفت فجأة الحقيقة الفظيعة التي أخفيت طوال الوقت تحت هذه المبادئ، والآن قدمت نفسها بتفاخر واعلنت "فقط ليس بيبي مقابل فقط ليس بينيت، ليس أكثر من ذلك"، يا للمفاجأة.

مع ذلك، هذا تجديد. ربما أن هذه كانت من المرات القليلة التي لم ينجح فيها المستوطنون في تمرير قانون استهدف خدمتهم. ليس مجرد قانون، بل قانون منحهم الأساس القانوني الكاذب للعيش في ارض اسرائيل

الكاملة. صحيح أن هذه القاعدة مشكوك فيها لأنها تستند الى انظمة طوارئ، التي في جوهرها يجب أن تكون مؤقتة، لكن بمجرد تمديدها التلقائي فقد حصلت على مكانة قانون اساس، وبالأساس خلقت الوهم بأن كل شيء يتم بصورة قانونية.

الآن انهار الوضع القانوني، الذي كان في البداية غير قانوني حسب القانون الدولي، وتبين أن الاعمدة التي تم وضعها تحت المستوطنات كانت هشة. كان يكفي صوتان لانهيارها. التجديد الأهم هو أن المستوطنين يعرفون أنه لم يعد لهم يمين صلب يمكنه الدفاع عن مكانتهم. لذلك، يجب عليهم شكر بنيامين نتنياهو، الذي بيديه قسم التيار اليميني الى تيارين، كل واحد على حدة غير قادر على الوفاء من اجل المستوطنين بالوعد الإلهي. والأكثر خطورة هو أنه أول من أمس بالذات، الوسط – يسار هو الذي وقف الى جانبهم.

لقد أعطى إسقاط القانون للعرب درساً مهماً. غير مهم لمن يصوتون، للائتلاف أو المعارضة. في المسائل القومية يمكنهم الاعتماد على "كتلة بيبي" كي تؤدي العمل من أجلهم، شريطة أن يواصلوا دعم الحكومة. هذه هي الحكومة الأكثر أماناً للعرب، حكومة في الواقع لا تستطيع إجازة قوانين اقتصادية أو اجتماعية، ولكنها ايضاً لن تتجرأ على إعادة فحص قدرتها على إصدار قوانين قومية أو عرقية طالما أنها تقف أمام ميزان رعب شديد للكتلة، التي قررت أن تُفشل أي تشريع يبادر اليه الائتلاف.

يمكن التخمين ماذا كان سيحدث لو لم يقف نتنياهو على رأس الليكود، بل كان يترأسه شخص ايديولوجي، يميني حقيقي، الذي تُعتبر مكانة الاستيطان والمستوطنين مهمة بالنسبة له. في هذا الوضع القانون كان سيمر بأغلبية كبيرة. ليس هذا فقط، بل كان سيُفشل كل "كوابح المقاطعة" للعرب، وربما حتى يلزمهم بالانسحاب من الائتلاف.

الآن يتبين أن إبقاء نتنياهو في المعارضة وبقاء الحكومة هو ضرورة أيديولوجية وليس فقط مصلحة سياسية. هذه تتعلق بكون اسرائيل دولة قانون، واعتبار السيطرة على المناطق احتلال يخضع للقانون الدولي وزيادة قوة الأقلية العربية.

* * *

"هآرتس": الحكومة تفعل ما يصرخ به بن غفير

بقلم عايدة توما سليمان

يعتقد كثيرون في اليسار الصهيوني وفي اليمين العربي (أي راعم) أن حكومة التغيير هي ضرورة، ربما ليست هي أقصى طموحاتهم، لكنها تمثل اقل الشرور. صحيح أنها ترتكز على العامل المشترك الأصغر جداً، الذي يمكن تلخيصه بـ «فقط ليس بيبي»، وحتى الآن هم يدّعون بانفعال بأنه لولاها لحكم هنا بنيامين نتنياهو وايتمار بن غفير. المشكلة هي أنه في ظل التخويف البديل فان حكومة بينيت – لابيد، بدعم من العمل وميرتس، تعمل فعلياً ما يصرخ به بن غفير فقط.

حسب معطيات «بتسيلم» فإنه منذ تشكيل حكومة التغيير قتل 102 فلسطيني على يد رجال شرطة وجنود مواطنين إسرائيليين، وإسرائيل هدمت أكثر من 579 منزلاً في الأراضي المحتلة. حسب معطيات «موكيد» للدفاع عن الفرد، فإن 640 فلسطينياً معتقلون الآن في الاعتقال الاداري بدون محاكمة. وحسب حركة «السلام الآن» فإنه في السنة الماضية منذ تشكيلها دفعت الحكومة قدماً بخطط لبناء 7292 وحدة سكنية في المستوطنات ونشرت عطاءات لبناء 1550 وحدة سكنية اخرى. وحسب معطيات المكتب المركزي للاحصاء فإنه على الفور بعد تشكيل الحكومة في النصف الثاني من العام 2021 كانت هناك زيادة تبلغ 43 في المئة في بدايات البناء في المستوطنات مقابل النصف الاول من العام.

عضو حزب العمل «المعتدل»، عومر بارليف، هو الذي صادق على مسيرة الأعلام. وهي المسيرة التي رافقتها اعمال عنف ضد فلسطينيين وشعارات مثل «الموت للعرب». صحيح أن بارليف أعلن بأنه يؤيد حل الدولتين، لكن ذلك لم يمنعه من المصادقة على مسيرة تحريض قومية متطرفة، التي سماها بسذاجة مزيفة «تقليد منذ عشرات السنين» من أجل عدم «المس بشرعية وتآكل سيادة» إسرائيل في شرقي القدس المحتلة.

حتى في فترة وجود بارليف في وزارة الامن الداخلي، هاجم رجال الشرطة في القدس بوحشية من حملوا تابوت الصحافية شيرين أبو عاقلة بذريعة حمل الأعلام الفلسطينية، مقدمة لهجوم الرعب الجماعي الذي أصاب الدولة العظمى النووية (حسب مصادر اجنبية) بعد أن قامت رابطة «داعمون» بتعليق علم فلسطين في رمات غان بجانب علم إسرائيل مع شعار «كتب علينا العيش معاً». بيني غانتس، وزير الدفاع في حكومة التغيير هو الذي قرر الإعلان عن أن ست منظمات لحقوق الانسان هي منظمات إرهابية.

في ائتلاف «لا يوجد خيار» من المهم لأعضاء من اليمين مثل ايليت شكيد ونير اورباخ الحفاظ على تفوق اليهود والاهتمام بتوسيع الاستيطان أكثر مما هو مهم لأعضاء العمل ويوجد مستقبل وراعم وميرتس وأزرق أبيض الاهتمام بالعدل والمساواة وإنهاء الاحتلال. هذا ما حدث، اعضاء العمل ويوجد مستقبل غابوا عن جلسة الكنيست في الأسبوع الماضي اثناء التصويت على قانونَي لجان التعيين والعلَم

العنصريين، وبهذا سمح بالمصادقة عليهما.

أول من أمس، فشلت الحكومة فشلاً ذريعاً عندما حاولت تمديد سريان انظمة الابرتهايد الإسرائيلية، التي تنص على أنه يوجد قانون لليهود وقانون آخر للفلسطينيين في المناطق المحتلة. في الوقت الذي صوت فيه اليمين المسيحاني ضد القانون، معظم أعضاء اليسار – وسط في الائتلاف صوتوا مع إنقاذ قوانين التفوّق اليهودي، باسم الاستقرار والتطبيع بالطبع.

مثلما كتب ميخائيل بن يئير، المستشار القانوني السابق للحكومة، «الفرق بين الجزء اليساري والجزء اليميني في الحكومة في ما يتعلق بالمستوطنات هو فرق بسيط: الجانب اليميني يشجعها والجانب اليساري يسلم بها. بصورة فعلية، الفرق غير قائم.«

لا شك أنه من المهم محاربة القرف الاخلاقي وفساد حكم نتنياهو. ولكن يجب علينا تذكير من نسوا أو اختاروا الهرب من قضايا العدالة وحقوق الانسان بأن الفساد الأخلاقي الأشد هو الاحتلال والأبرتهايد. منذ تشكيل الحكومة الحالية فإن القوى التي حاربت قبل ذلك الاحتلال تحولت الى ورقة تين لنظام الأبرتهايد الإسرائيلي. الجرائم التي في السابق ارتُكبت في الظلام ترتكب الآن على رؤوس الأشهاد. من انضموا للحكومة من أجل تليين القسم اليميني فيها يدعمون فعلياً تعميق الاحتلال وإسكات انتقاد سياسة اسرائيل، ويعطون الشرعية لتعزيز سيطرتها في المناطق المحتلة.

العنف اليومي في المناطق المحتلة يختفي عن انظار معظم مواطني الدولة اليهود، سواء لأن هذا مريح اكثر أو لأنه أكثر شفافيةً وطبيعية بالنسبة لهم. الائتلاف يصمت أمام حملة القتل لتي ينفذها الجيش الاسرائيلي، ويوجد في ذلك نوع من إعطاء الضوء الأخضر. سرقة الأراضي، توسيع المستوطنات، التطهير العرقي لسكان مسافر يطا، استمرار الحصار الإجرامي على قطاع غزة، هدم بيوت بالجملة، تصفيات واعتقالات بدون محاكمة ورعاية إرهاب المستوطنين، كل ذلك هو وجه «حكومة التغيير.«

طالما أن «راعم» تواصل التصويت مع مشروع الاستيطان وحزب العمل يواصل تأييد العنصرية الممأسسة ويغض النظر عن جرائم المستوطنين وميرتس لا يحارب تعميق نظام الأبرتهايد، فإن الدائرة الدموية ستتسع وتتعاظم، والثمن سيدفعه اليهود والعرب يومياً.

بعد مرور 55 سنة على الاحتلال العسكري وعشرات السنين من القمع والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني فان التفوق اليهودي يعتبر الآن «طبيعي ومفهوم بحد ذاته»، بالاحرى عندما يشكل «اليسار الصهيوني» وراعم سورا واقيا للكولونيالية الاسرائيلية.

غدا عند انعقاد الكنيست لاحياء الذكرى الـ 55 للاحتلال، سنري كل من لا يريد أن يرى، كيف تبدو الحياة

في ظل الاحتلال العسكري. وسنذكر اسرائيل والعالم بأن نظام الابرتهايد العنصري هذا ليس قدرا محتما. ونذكرهم بأن الامور يمكن أن تكون مختلفة.

* * *

"يديعوت أحرونوت": "حسابات" حكومة الشلل في إسرائيل

بقلم ناحوم برنياع

أمس، بعد أن هضم رؤساء الكتل في الائتلاف حجم السقوط، توجهوا إلى قياس الأضرار. مورست على غيداء ريناوي الزعبي من «ميرتس» ومازن غنايم من الموحدة ضغوط جسيمة للاستقالة فورا من الكنيست. لكل واحد منهما توجد قصة خاصة به. عيديت سيلمان من «يمينا» التي منعت بتصويتها رفيقها في الكتلة لأن يعين مرة أخرى وزيرا، ستعالج بشكل مختلف. التوقع هو أن في المرحلة الأولى، سينحيها «يمينا» عن رئاسة لجنة الصحة في الكنيست. وفي المرحلة الثانية، سيبذل محاولة للإعلان عنها كمنفصلة. التصويت يوم الاثنين ليلا، قرر حقيقتين سياسيتين لا يمكن الفرار منهما. الأولى، حكومة بينيت هي من الآن فصاعدا حكومة أقلية؛ الثانية، محاولة دمج حزب عربي كشريك مساوٍ في إدارة دولة إسرائيل فشلت. عندما انتخبت أميركا لأول مرة أفرو - أميركي رئيسا، كان الأمل أن يشق الانتخاب الطريق لمصالحة عرقية. حصل العكس. المجتمع الإسرائيلي لا يختلف كثيرا: المصلحة السياسية تدمج فيها قوى مع الكراهية للعرب كقطاع، مع العنصرية.

هذا لا يعني بالضرورة أن أيام حكومة بينيت انتهت. هذا يعني أنه طرأ تراجع في مسيرة النضج السياسي لدولة إسرائيل. في نظري هذه بشرى حزينة. وفي مستوى آخر فقدت الحكومة قدرتها على إجازة القوانين، إقرار ميزانية، إحداث إصلاحات. يمكنها أن تشن حملة عسكرية ليس أكثر من هذا. في كل ما يتعلق بالكنيست، هي معدة للشلل. إقدام أعضائها ستكون في الحكومة لكن عيونهم ستتطلع إلى صندوق الاقتراع، كل كتلة وبرنامجها، كل كتلة وناخبيها.

ستتميز هي عن حكومات الشلل السابقة بميزة واحدة، جد مهمة: نتنياهو لن يقف على رأسها، وسموتريتش، بن غبير وإخوانهم من «الليكود» ومن الأحزاب الحريدية لن يهزوا ذيلها. هذا سيكون تفوقها في نظر بعض الاسرائيليين، هذه ستكون خطيئتها الرهيبة في نظر آخرين.

جدعون ساعر سياسي محنك. سار نحو الأزمة بعينين مفتوحتين. على الورق، كان في وضع «Win - Win». إذا كان أعضاء الائتلاف المتمردون، من اليسار ومن اليمين، سيتراجعون في اللحظة الأخيرة ويصوتون

لصالح القانون، سيكون النصر له. إذا افشل العرب الائتلاف فإنه سيتخذ صورة زعيم اليمين في الحكومة. بينيت ولابيد لم يستطيبا العلنية العالية التي منحها للتصويت على القانون – وهكذا فقط دفع العرب إلى الخارج. وقد واصل، امس، الخط ذاته.

قصة مازن غنايم بسيطة: فهو يريد أن يعود إلى رئاسة بلدية سخنين. كل تصويت مع الحكومة في مواضيع تغيظ ناخبيه يقلص فرصه. هو ليس عضوا في الحركة الإسلامية. فقد جاء من الخارج وجلب معه، بتقديري 25 ألف صوت رفعت القائمة فوق نسبة الحسم. معقول الافتراض أن تنتهي الأزمة معه بصفقة، استقالة من الكنيست مقابل دعمه لرئاسة البلدية. هذه مصلحة متبادلة، وليس فكرا. وعليه فليس مهما جدا من يدخل مكانه.

أما قصة ريناوي زعبي فأكثر تعقيدا. فهي تجد صعوبة في أن تقرر إلى أين وجهتها. «متقلبة، مزاجية»، قال عنها، امس، احد زملائها، وهي كلمات لن يتجرؤوا في «ميرتس» ان يقولوها علنا عن امرأة. نيتسان هوروفيتس جاء بها إلى «ميرتس» استجابة لمطلب الوجوه الجديدة. هي لم تجلب ناخبين ولم تندمج في الكتلة. عندما سألها أحد زملائها لماذا تهدد بالانسحاب، أجابت أن أبناءها يضغطون عليها.

لتصويتها وزن اكثر دراماتيكية مما تصورت. وحسب كل المعطيات، يريد ناخبو «ميرتس» استمرار ولاية الحكومة. وإذا اعتقدوا بأن ممثلة «ميرتس» في الكنيست أدت إلى سقوطها، فإن «ميرتس» سيتحطم في صندوق الاقتراع. فدون ذلك «ميرتس» يتعثر على شفا نسبة الحسم. وعليه فقد مورس عليها، امس، ضغط جسيم للاستقالة، من جانب لابيد ومن جانب كبار مسؤولي «ميرتس». وقد فتشوا لها حتى عن وظيفة محترمة يعرضونها عليها في الخارج – على أن ترحل فقط. بالمقابل، طالب رؤساء بلدات عربية منها أن تتراجع وان تصوت مع الحكومة. فهم بحاجة لتأييدها حيال المالية. احد لم يدعها «بطلة»، مثلما دعوا سيلمان. وقد تلقت الضربات في الشبكة بالعربية من كل الجوانب.

إذا ما سرنا نحو الانتخابات، فإن الحزب الوحيد الكفيل بأن يكسب هو «يوجد مستقبل»: لابيد اثبت نضجا، زعامة وتحكما بأعضائه في الكنيست. وهو يفترض أن ينهل الأصوات من الحزبين على يساره. هذا الإنجاز سيجعله رئيس المعارضة، وليس رئيس الوزراء. وها هو سبب وجيه آخر من ناحيته، لأن يقاتل في سبيل استمرار وجود الحكومة. قبل نحو أسبوعين، أجرى الحزب رحلة ترفيه لأعضائه. بشكل عام يأتي إلى مثل هذه المناسبة نحو 300 نشيط. هذه المرة جاء 1.000. إذا لم يكن بفضل لابيد، فبفضل زخم كتلة نتنياهو.

* * *

"هآرتس": لن تدخلوا إلا بالتوراة .. قانون تشترطه جامعة حيفا لـ "إقصاء الطلبة العرب"

بقلم: عدي حشموناي وأور كشتي

ترجمة: القدس العربي

جامعة حيفا تعرض منحة تقصي الطلاب العرب رغم أن الأمر يتعلق بجامعة نسبة الطلبة العرب فيها هي الأعلى في إسرائيل. منحة "محبة العالم" مخصصة للطلبة الذين هم في السنة الأولى ولديهم شهادة "البغروت" في أحد المواد اليهودية مثل التوراة، وهي مادة تشكل شرطاً إلزامياً للحصول على شهادة "البغروت" في المدارس اليهودية. بهذا، الجامعة فعلياً تتبع سياسة تمييز ضد الطلبة غير اليهود، الذين لا يتم اختبارهم في هذه المواد.

المنحة، التي قيمتها 2000 دولار كل سنة، يمولها رجل الأعمال البرازيلي إيلي هورن، الذي يتبرع بمبالغ محترمة لعدد من المنظمات العاملة في المجتمع الأصولي. حسب منشورات في وسائل الإعلام الأصولية، يؤيد هورن المنظمات التي تشجع التوبة. تعمل الجامعة الآن على إقناع هورن بالتبرع لصالح المنحة، التي تعتبر استثنائية من حيث حجمها مقارنة بمنح أخرى تعرضها الجامعات، 6 ملايين دولار كل سنة لمدة عشرين سنة قادمة. من أجل المقارنة، حجم المنح التي تمنحها الجامعة للطلبة العرب 2 مليون شيكل سنوياً السنة. هذا رغم أن نسبة الطلبة العرب في الجامعة، حسب مجلس التعليم العالي، كانت 41 في المئة عام في 2018

"الدعم المالي، الذي يمكن أن يصل إلى نصف الرسوم الدراسية الشاملة، لا يمكن أن يعطى بصورة تميز بين اليهود والعرب، رغم كل محاولات الجامعة للتملص"، قال عضو الكادر الأكاديمي الذي يعارض المنحة. وحسب قوله: "خلافاً لقانون "من الزي العسكري إلى التعليم"، أو منح أخرى تعطيها الحكومة للجنود المسرحين، دعم اليهود فقط ليس جزءاً من أجندة تناسب لمؤسسة أكاديمية، أو لمؤسسة يشكل طلبتها العرب 40 في المئة.

حسب أقوال الدكتور إيلان تسبان، من كلية الحقوق في الجامعة: "إذا كان المتبرع يريد التبرع لأهداف خاصة، يهودية – دينية – وطنية، فعليه أن يفعل ذلك بنفسه. وعلى الجامعة ألا تبني هذه الأهداف وتحويلها إلى غاية لها".

في يوم مفتوح عقد في الأسبوع الماضي، شرحت ممثلية الجامعة أنه باستثناء الشرط الأساسي، فإن كل ما هو مطلوب من الطلبة أن يجتازوا دورتين في موضوع يهودي أو موضوع الثقافة اليهودية والمشاركة في نشاط اجتماعي يشمل، ضمن أمور أخرى، جولات ومؤتمرات لمدة 24 ساعة.

ممثلة الجامعة شرحت بأن الطالب الذي ليس لديه شهادة "البغروت" في التوراة أو الدراسات التلمودية يمكنه أن يترشح للمنحة في السنة الدراسية الثانية، شريطة أن يجتاز دورتي استكمال في مجال اليهودية أو الثقافة اليهودية بعلامة 80 فما فوق. وأشار موقع الجامعة إلى معيار آخر للحصول على المنحة في السنة الدراسية الثانية: "في حالة أن عدد المرشحين للمنحة، المعنيين بها والذين استوفوا الشروط، كان أعلى من المطلوب، فإنه يعطى وزن لحقيقة أن المرشح أدى الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية".

البروفيسور يوفال يوناي، من قسم علم الاجتماع في الجامعة، انتقد التمييز وقال: "الطلاب العرب الذين يجب أن يتنافسوا مع دراسة بالعبرية في الجامعة في السنة الأولى وفي محيط يهودي، واجب عليهم أن يأخذوا دورات في الموضوع الذي لديهم خلفية ثقافية أقل فيه، ويكون النجاح فيه بعلامة 80 فما فوق. بل وعليهم أن يصلوا بأن لا يكون هناك عدد أكبر من اللزوم من اليهود الذين أدوا الخدمة العسكرية أو المدنية. عملياً، هذا يعني إخراج العرب بشكل عام من هذه القصة.

أمير ريا، رئيس "حداش" في جامعة حيفا، انتقد القرار: "لماذا يجب على الطالب العربي تعلم التوراة؟ نحن نعلم ديننا. هناك عدد قليل من المنح للطلبة العرب، وعدد كبير من المنح للطلبة اليهود". وأضاف ريا بأن "الطلبة العرب يحتاجون إلى المنح لأنهم مجموعة سكانية فقيرة وهي في وضع اجتماعي – اقتصادي متدن. كنت آمل من الجامعة التي تدعي بأنها تتعامل بمساواة، بأن توفر منح لكل الطلبة بصورة متساوية ومحترمة".

في المقابل، مصدر رفيع في الجامعة دافع عن القرار، وقال إن طلب دراسة التوراة والثقافة اليهودية من الحاصلين على المنحة، قد "ينقذ مجالات معرفة كاملة، التي هي آخذة في الاختفاء بسبب غياب الطلبة".

في البداية، أعطيت المنحة لمن أنهوا الخدمة العسكرية أو المدنية. ولكن تم تغيير الشروط على خلفية طلب لمنظمة حقوق المواطن، التي ادعت بأن شروط عتبة المنحة تخرق مبدأ المساواة بين الطلبة. وتقول جمعية حقوق المواطن إن شروط العتبة الجديدة توسع التمييز تجاه المجموعة غير اليهودية في الجامعة. "إذا كان بإمكان الدروز الحصول عليها سابقاً، فقد توسعت دائرة التمييز الآن لتشملهم"، قالت المحامية

غدير نيقولا، التي قدمت الدعوى من قبل منظمة حقوق المواطن. "بالتحديد، هذا التغيير في الشرط الأساسي يلون المنحة بلونها الحقيقي: هدفها تهويد جامعة حيفا".

رفضت الجامعة إعطاء تفاصيل عن الأسباب التي أدت إلى التغيير في شروط استحقاق المنحة، لكن يبدو أن القرار اتخذ على خلفية الخوف في المؤسسة الأكاديمية من انتقاد جماهيري وقانوني. "الحديث لا يدور عن قرار اتخذ بصورة منظمة"، قال للصحيفة مصدر في الجامعة. عقب ذلك، قدمت منظمة حقوق المواطن أمس في المحكمة المركزية التماساً ضد جامعة حيفا، وطلبت إلغاء شرط العتبة للمنحة.

وهي دعوى تطالب المحكمة برفض طلب عتبة المنحة "شهادة ثانوية في مادة من اليهودية"، لأنه "شرط مرفوض لكونه تمييزاً على أساس القومية والدين". حسب ادعاء الدعوى، فإن قانون حقوق الطالب فرض على مؤسسات التعليم العالي أن تمنع بصورة صريحة تمييز الطلبة أو المرشحين للدراسة، لأسباب الدين والقومية. شرط استحقاق المنحة "يبعد طلبة من أبناء وبنات المجتمع العربي من دائرة المستحقين، ويمس بحقهم في المساواة والكرامة. الحديث يدور عن إبعاد كامل لمجموعة كاملة يمارس ضدها التمييز على أساس انتماء وطني وديني. فعلياً، هذه منحة مخصصة للطلبة اليهود"، كتب. تدعي الدعوى أيضاً بأنه حتى لو حددت شروط المنحة من قبل متبرع خارجي، "فهذا الأمر لا يعفي الجامعة من التزاماتها أو يسوغ سلوكاً غير قانوني".

لم تكن المنحة الأولى التي مولها هورن في الجامعة ودفعت قدماً بمضامين يهودية. في السنوات الأخيرة، مول منحة باسم "منظور: حوار يهودي بعقل متفتح"، التي تعرض خمسة آلاف شيكل ونقطة استحقاق أكاديمي مقابل دراسة اليهودية عبر "ورشات عمل، وعروض، ونهايات أسبوع، وتدريب بروح اليهودية، وبالطبع طعام فاخر"، كما كتب الحاخام، وهو مسؤول الموقع في الجامعة.

من جامعة حيفا جاء: "جزء كبير من المنح مصدره أموال التبرعات، التي تُخصص لمجموعة سكانية محددة أو أهداف محددة. الجامعة لا تعتبر هذا أمراً مرفوضاً، وهي تبارك المستعدين للتبرع بأموالهم لصالح طلبتها". حسب الجامعة، "المنحة التي تم التطرق إليها مخصصة لطلبة معنيين بالتعمق في مجال العلوم اليهودية وتراث إسرائيل، وهو مجال يمر في حالة تراجع في السنوات الأخيرة". وورد أيضاً بأن "الجامعة اهتمت أيضاً بمن ليست لديهم خلفية مناسبة في العلوم اليهودية، وقالت إنه إذا تعلموا دورات من بين قائمة الدورات في العلوم اليهودية (بالمجان) التي حددتها الجامعة، فسيعتبرون كمن أوفوا شرط

العتبة للقبول في البرنامج لاحقاً. وبخصوص من لا يستوفي شرط العتبة للحصول على هذه المنحة، في جامعة حيفا منح كثيرة أخرى، ونواصل العمل بلا كلل من أجل زيادتها لصالح طلبتنا".

* * *

"هآرتس": دبلوماسيون أوروبيون: إسرائيل لم تعرض أدلة ضد المنظمات المدنية التي تصنفها "إرهابية"

بقلم: هاجر شيزاف

لم تعرض إسرائيل أمام الدول الأوروبية أي أدلة ضد المنظمات المدنية الست في الضفة التي اتهمتها بنشاطات يقوم عليها ويمولها تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. هذا ما قاله دبلوماسيون أوروبيون في محادثات مع "هآرتس". وحسب أحد المصادر، فإن مكتب التحقيق في الاحتيال التابع للممثلية الأوروبية "أولاف" يتوقع ألا يفتح تحقيقاً فيما يتعلق بالمنظمات بعد انتهاء فحص أولي قام به حول هذا الموضوع.

في تشرين الأول، وقع وزير الدفاع بني غانتس على أمر يعلن عن منظمات "الضمير" و"الحق" و"بيسان" ولجان العمل النسوي، ولجان حقوق الطفل في فلسطين، ولجان العمل الزراعي، معتبراً أنها منظمات إرهابية. والمنظمات تنفي هذا الادعاء. ومن محادثات مع ممثلي الدول الستة، يتبين أن إسرائيل حولت لهم في الأشهر الأخيرة مواد تستهدف إثبات ادعاءاتها ضد هذه المنظمات عبر قنوات دبلوماسية وقنوات استخبارية. "ببساطة، حولت لنا أدلة، ولم نجدها قوية بما فيه الكفاية"، قال دبلوماسي. وأضاف دبلوماسي آخر بأن معظم الدول تعتقد أن الأدلة المعروضة "لا تصل إلى المستوى المطلوب من إثبات تحويل أموال".

امتنع معظم ممثلي دول الاتحاد حتى الآن عن الإدلاء بتصريحات علنية، بسبب نيتهم الانتظار إلى حين نشر موقف الاتحاد الأوروبي حول هذا الشأن. في بداية أيار، قالت وزيرة تطوير التعاون في بلجيكا، مريم كتير: "في الفحص الذي أجرته الحكومة، لم يُعثر على أي معلومة تؤكد ما جاء في الاتهامات حول ما يتعلق بالمنظمات التي تدعمها بلجيكا"، وأنه لا سبب لاتخاذ أي إجراءات ضدها". "بيسان" و"حقوق الطفل"، تحصلان على تمويل غير مباشر من حكومة بلجيكا عبر صناديق. في كانون الأول، أعلنت الدانمارك بأنه لم يتم بعد إرسال أدلة إليها تؤيد الادعاءات الإسرائيلية ضد المنظمات. وأوضحت بعض المصادر أن موقفها لم يتغير منذ ذلك الحين. مؤخراً، التقى وزير خارجية بولندا مع ممثلي منظمة "الحق" في رام الله، وقال بعد ذلك بأنه "لم تصل أي دولة أوروبية إلى نفس ما وصلت إليه إسرائيل حول الاستنتاجات".

في أيار الماضي، علقت الممثلية الأوروبية دعمها لمنظمة "الحق" حتى قبل تصريح غانتس، بعد أن عرضت إسرائيل ادعاءات حول العلاقة بين هذه المنظمة والجبهة الشعبية. بعد تصريح غانتس جمدت الممثلية أيضاً التمويل الذي تقدمه لمنظمة لجان العمل الزراعي عن طريق منظمة أوكسفام. وفي محادثات مع "هآرتس"، اعتبر دبلوماسيون اختيار الممثلية تجميد الدعم لمنظمة "الحق" في أيار، خطوة شاذة. "كان هذا غريباً جداً؛ رؤية أن المندوب السامي يتخذ موقفاً مختلفاً عن موقف الدول الأعضاء في الاتحاد"، قال أحدهم.

في محادثات مع دبلوماسيين، طرح اسم أوليفر فارهالي، مندوب الاتحاد الأوروبي في الدول المجاورة والمقرب من رئيس حكومة هنغاريا فيكتور أوربان، باعتباره الجهة التي تقف من وراء هذه الخطوة. "الرؤية السائدة الآن هي أن فارهالي يروج لموقف هنغاريا"، قال دبلوماسي. وأشار آخرون أيضاً إلى تأخير الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية بسبب ادعاءات باللاسامية الموجودة في الكتب التعليمية كخطوة لفارهالي. "هي المرة الأولى التي نرى فيها مثل هذا الشيء، ولم يكن هذا تجاه فلسطين فقط"، قال مصدر آخر. في منظمة "الحق" قالوا بأن سلوك الممثلية الأوروبية فيما يتعلق بتعليق الأموال تميز بعدم الشفافية وعدم الاستجابة، التي تعتبر "خرقاً لمعايير الإدارة السليمة".

في جزء من المنظمات يقولون بأنه في وقت فحص ادعاءات إسرائيل، تم احتجاز أو وقف ميزانيات تم تخصيصها لدعمها. وفي جزء من الحالات تم بعد ذلك استئناف التمويل. في نيسان، دعا خبراء من قبل الأمم المتحدة إلى استئناف التمويل الذي تم وقفه للمنظمات أثناء فحص الادعاءات. في منظمة لجان العمل الزراعي، قالوا للصحيفة بأن نشاطاتها توقفت كلياً تقريباً بعد أن أوقفت حكومة بولندا دعمها لها في تموز 2020، بعد أن علم أن موظفين في المنظمة كانا متورطين في قتل رينا شنراف. وعقب تجميد دعم منظمة أوكسفام، تم في كانون الثاني وقف التمويل الهولندي للمنظمة بالكامل بعد نشر نتائج فحص أجرته الحكومة حول سلوك المنظمة، الذي جاء فيه بأنه لم يتم العثور على أدلة لتحويل أموال للجبهة الشعبية. ولكن وجدت علاقات شخصية بين موظفين وأعضاء في لجنة المنظمة والجبهة الشعبية، التي لم يتم الإبلاغ عنها.

مصدر دبلوماسي قال للصحيفة بأن الضرر الذي لحق بهذه المنظمات حدث بدون علاقة مع قرار رسمي في هذا الشأن. "أعتقد أن إسرائيل حققت ما أرادته"، قال. "هذا سيردع الدول في كل الأحوال، لأننا لن

نعرف إذا كانت إسرائيل ستطبق قراراتها وما تداعيات ذلك على موظفين من قبلنا يعملون في هذه الجمعيات، مثلاً".

أُبيّ عابودي، من منظمة "بيسان"، قال إن الأمر يتعلق بمحاولة عزل الفلسطينيين عن المجتمع الدولي. عابودي، الذي منعه "الشاباك" من السفر إلى الخارج بعد إدانته في إطار صفقة بعضويته في الجبهة، قال: "هذا جزء من سياسة إسرائيل العامة؛ عزل المزيد من الفلسطينيين لتتمكن من مواصلة أفعالها دون توثيق".

وجاء من وزارة الخارجية: "تصنيف المنظمات الست منظمات إرهابية، اتُّخذ بعد فحص دقيق لإجمالي الجهات ذات العلاقة في إسرائيل، ووقعه وزير الدفاع، وما زال ساري المفعول. الإعلانات استهدفت، ضمن أمور أخرى، وقف دعم هذه المنظمات، التي استخدمت فعلياً كمصدر لتمويل الجبهة الشعبية. الحوار مع الدول الأوروبية في هذا الموضوع مهم، لكن موافقتها ليست شرطاً لتطبيق الإعلانات، ونتوقع منها احترام قرار إسرائيل وحجب مساعدتها عن هذه المنظمات التي اعتبرت قانونياً منظمات إرهابية في إسرائيل".

وجاء من مكتب التحقيق في الاحتيال التابع للاتحاد الأوروبي، بأنه لا يرد على قضايا يقوم بعلاجها؛ دفاعاً عن سرية التحقيقات. في الممثلة الأوروبية قالوا: "المجتمع المدني يساعد الحكم السليم ويسهم في التطور الدائم في الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وفلسطين وفي كل مكان. التمويل الأوروبي لمنظمات مجتمع مدني فلسطينية عنصر مهم من دعمنا لحل الدولتين. وسيواصل الاتحاد الوقوف إلى جانب القانون الدولي ودعم منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً في حماية القانون الدولي وحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية. نحلل المعلومات الإضافية التي وصلتنا من قبل السلطات الإسرائيلية بشكل شامل، بعد إعلان وزارة الدفاع الإسرائيلية في تشرين الثاني 2021. يتم اتخاذ الإعلانات التي تصل من دول شريكة بجدية كبيرة. لن نفصّل أو نرد أكثر من ذلك، إلى حين انتهاء تقييمنا الداخلي".

* * *

"إسرائيل اليوم": قبل انتحاره السياسي.. هل يستطيع منصور عباس جر الوقت لاستجداء إنجاز ما؟

بقلم: جلال البنا

ثمة من يعرّف ما حصل في الكنيست بـ "مفترق طرق"، وأنه المقدمة للمستقبل. فإذا لم تحل الحكومة قريبا، لن يبقى الائتلاف كما كان. الخطوة التي قادها منصور عباس (انضمام حزب عربي للحكومة لأول

مرة في التاريخ الإسرائيلي) تثبت بأنه حتى لو كانت لازمة وضرورية، فإنها جاءت في وقت غير صحيح وفي تشكيلة سياسية إشكالية.

المجتمع اليهودي كأغلبية والمجتمع العربي كأقلية، ناضجان للتعاون كمعارضة، وغير ناضجين لذلك في الائتلاف.

بعد سنة من انشقاق القائمة المشتركة والموحدة التي خطت على علمها طريقاً جديداً في السياسة العربية داخل إسرائيل، ثبت بأن طريق الموحدة فشل، جراء انعدام الفهم أو قبول أعضائها إزاء الائتلاف. مقابلهم، يمكن للقائمة المشتركة أن تسجل لنفسها إنجازاً كبيراً إذا ما ساهمت في إسقاط الحكومة. ولكن إذا ما عاد الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى الحكم مع بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير كوزيرين كبيرين، فسوف تدفع ثمناً باهظاً.

مع تجربة فاشلة لانضمام الموحدة إلى الائتلاف، ومحاولة غير ناجحة للبقاء في المعارضة، ربما يفقد الجمهور العربي الثقة بتمثيله في الكنيست وقد يهبط معدل التصويت إلى نسبة أدنى.

هل يقف عباس في نهاية طريقه السياسي؟

صوت النائب مازن غنايم ضد الائتلاف، وأسقط قانوناً تصدّره الشريك الكبير، الوزير جدعون ساعر. الأمر يمثل عدة نقاط، الأولى والمهمة، خيبة الأمل الكبرى من الائتلاف. الثانية، فتح حملة منافسة على رئاسة بلدية سخنين، وهذه تمثل روح الأمور والأحداث لدى "الموحدة"، إذ كلما مر الوقت يقف كبار مسؤوليها ضد الخطوة التي قادها عباس. كان الأمر سيسمى تمرداً ضد الزعيم، لكن الأمور في الحركة الإسلامية تجري بشكل مختلف، ومن الواضح بأن عباس سينهي طريقه البرلماني، بل وربما طريقه الجماهيري. أعرب غنايم نفسه على مسمع من مقربيه بأنه لا يريد البقاء في الكنيست، لكنه لا يصمد أمام ضغوط عباس، الذي لا يأبى انسحابه في هذه المرحلة؛ لأن المرشح التالي سيعارض عباس وخطواته في الائتلاف على رؤوس الأشهاد.

والآن، حين يقف الائتلاف على أرجل دجاجة، سيحاول عباس جر الوقت كي يبقى في الائتلاف على أمل أن تصل الأموال التي وعد بها في الاتفاق الائتلافي إلى أهدافها. وإضافة إلى ذلك، سيأتي اليوم الذي يدخل فيه الوزير يئير لبيد إلى مكتب رئيس الوزراء، وستبدو الأمور من ناحية عباس مختلفة قليلاً، سواء من ناحية المعاملة الشخصية التي يتلقاها في ديوان رئيس الوزراء أم من ناحية إنجازاته.

في كل حال، إذا ما نجا الائتلاف بفضل العرب – "الموحدة"، وإذا ما سقط بسبب "العمل" و"المشتركة"، فستكون الآثار شديدة على الجمهور العربي في إسرائيل. وهي نتائج نراها اليوم في التحريض وفي تشهيرات المعسكرَين اللذين يدخلان في مشادات ليل نهار.

* * *

نظرة عليا: لماذا يجب على إسرائيل أن تشجع "التطبيع" بين الإمارات والسلطة الفلسطينية؟

بقلم: يوئيل جوجنسكي وكوبي ميخائيل

تراكم مؤخراً ما يدل على استعداد السلطة الفلسطينية لتلطيف حدة التوتر بينها وبين عدد من دول الخليج، التي احتدمت بعد التوقيع على اتفاقات إبراهيم. فالعلاقات المهزوزة والدم الفاسد، ولا سيما بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد، ستصعّب فتح صفحة جديدة على وجه السرعة. لكن التطورات الأخيرة، بقدر ما تشهد على انعطافة في العلاقات بين الطرفين، كفيلة بأن تكون لها آثار لا بأس بها على الساحة الفلسطينية والمصالح الإسرائيلية.

سجلت مؤخراً ما يدل على تغيير يلوح في الأفق في موقف السلطة الفلسطينية من بعض من دول الخليج قد تشهد على رغبة السلطة الفلسطينية ورؤسائها لترميم العلاقات المهزوزة مها. رئيس السلطة، محمود عباس، بعث إلى البحرين في 9 أيار 2022 ابنه ياسر، الذي لا يتبوأ منصباً رسمياً؛ للقاء مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وقبل اللقاء، أعاد الفلسطينيون سفيريهم في المنامة وأبوظبي عقب التوقيع على اتفاقات إبراهيم. بعد أسبوع من ذلك، في 15 أيار، اختار عباس أن يصل على رأس وفد فلسطيني رفيع المستوى لزيارة الإمارات لتقديم واجب العزاء في وفاة الرئيس خليفة بن زايد. وكانت الزيارة فرصة لعباس للالتقاء بمحمد بن زايد وبهنئه على تسلمه الرسمي لمنصب حاكم الإمارات، بعد قطيعة طويلة بين الرجلين وسنوات طويلة لم يزر فيها عباس الدولة.

في خلفية جهود السلطة الفلسطينية للتنسيق مع الإمارات، يدور تآكل في وضعها الاستراتيجي عقب تعزز قوة حماس، وهو تآكل متواصل في تأييد الجماهير لها، بسبب فقدان الحوكمة الفاعلة في المناطق البعيدة من الضفة الغربية، وبخاصة في منطقة جنين، وضائقة مالية بسبب تقليصات كبيرة في الدعم الدولي للعرب، وطريق سياسي مسدود مع إسرائيل، وتآكل كبير في مدى الاهتمام والتضامن الذي يبديه العالم العربي تجاه المسألة الفلسطينية، إضافة إلى تآكل واضح في توقع أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغطاً على إسرائيل في سياق الساحة الفلسطينية.

رغم محاولات جرت في السنتين الأخيرتين من جانب الفلسطينيين لتخفيف حدة التوتر مع دول عربية في الخليج، ومع الإمارات خصوصاً، لم تسجل حتى الآن خطوات تقدم مهمة من جانب دول الخليج. الإمارات لم تغفر بعد، وثمة افتراض بأن رئيسها الجديد محمد بن زايد، لن يستجيب لمساعي التقرب الفلسطينية بسهولة.

تدهورت العلاقات بين الإمارات والبحرين من جهة والسلطة الفلسطينية على نحو خاص منذ التوقيع على اتفاقات إبراهيم، التي اعتبرها الفلسطينيون كطعنة سكين في ظهرهم وك "خيانة للشعب الفلسطيني"، قبل أن يصل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى تسوية.

كما أن إقامة العلاقات مع إسرائيل زادت الشك والعداء اللذين سادا بين السلطة الفلسطينية والإمارات بسبب تأييد الإمارات لمحمد دحلان، خصم عباس، وتفضيله مساعدته مالياً، وليس السلطة الفلسطينية مباشرة. القيادة الفلسطينية، وخصوصاً عباس ودائرة مقربيه ومؤيديه، لم يسلموا لتبني الإمارات لدحلان حيث يسكن منذ طرده من صفوف حركة فتح ويعمل مستشاراً مقرباً لمحمد بن زايد. كما أن القيادة الفلسطينية تعزو لدحلان تأثيراً على قرار بن زايد للعمل على اتفاق التطبيع مع إسرائيل.

كتبرير لإقامة العلاقات مع إسرائيل ولتلطيف حدة النقد الفلسطيني والعربي، ادعى الإماراتيون علناً بأنهم في اتفاق إبراهيم منعوا عن إسرائيل عملياً تنفيذ نيتها ضم مناطق في الضفة الغربية، لأن تعليق النية عرض كشرط للتطبيع. أما الفلسطينيون من جهتهم، فرفضوا هذا التفسير ورأوا في اتفاقات إبراهيم وسيلة لتحقيق مصالح الإمارات على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية. وعرض التطبيع مع إسرائيل باعتباره تخلياً عن التضامن معهم. ورداً على ذلك، عملوا على منع دور الإمارات في منتدى الغاز للبحر المتوسط.

ترفض السلطة الفلسطينية نفسها الانخراط في مبادرات إقليمية في مجال الاقتصاد والبنى التحتية والطاقة، التي تستند إلى اتفاقات إبراهيم، وردت عروضاً للمساعدة من جانب الإمارات. ورداً على النقد الفلسطيني، قلص الإماراتيون دراماتيكياً المساعدة التي يقدمونها لوكالة الغوث، لكن القطيعة مع السلطة مست بهم أيضاً، إذ تضررت قدرتهم على تثبيت نفوذ في مناطق السلطة، وذلك كوزن إضافي ضد نفوذ متعاظم لقطر.

بالنسبة لقطر التي هي رغم اتفاق المصالحة مع دول الخليج، في منافسة معها، يبدو أن الدور في الساحة الفلسطينية وسيلة مهمة لتثبيت مكانتها. رافعة النفوذ الأساس لقطر سواء تجاه إسرائيل أم تجاه حماس

هي قوتها الاقتصادية. غير أن هناك توتراً بين المصلحة الإسرائيلية في هدوء أمني في ساحة غزة من خلال تحسين الوضع الإنساني للقطاع عن طريق المساعدة القطرية، وبين مساهمة قطر السلبية فيما يجري في ساحة النزاع عقب تأييدها لحماس والإخوان المسلمين، وكذا دورها في التحريض ضد إسرائيل من خلال شبكة "الجزيرة". إضافة إلى ذلك، لإسرائيل مصلحة في علاقات سليمة مع مصر والسعودية والإمارات، الذي تعارض سعي قطر لتحسين مكانتها الإقليمية من خلال الدور الذي تلعبه فيما يجري في قطاع غزة ونفوذها على حماس.

عقب مكانة الإمارات الضعيفة نسبياً في الساحة الفلسطينية، سواء بسبب رفضها الحوار مع حماس أم بسبب الرواسب الثقيلة بينها وبين قيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فإنها تجد صعوبة في لعب دور باعث على الاعتدال في هذه الساحة، وتركيز على المساعدة الإنسانية وإرسال العتاد الطبي وغيره للسلطة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد فعلت هذا أساساً في ذروة جائحة كورونا.

ومع ذلك، فإن أزمة الثقة وكذا الدافع الإماراتي المحدود للمشاركة في جهد كبير في الساحة الفلسطينية، بما في ذلك استئناف المساعدة المالية للسلطة، سيصعّب فتح صفحة جديدة. من ناحية الإماراتيين، يبدو أن الدور المتزايد في الساحة الفلسطينية سينطوي على ثمن بمقاييس الاهتمام السياسي والمقدرات. ومن جهة أخرى، يحتمل في ظروف معينة تغيير في نهج الإمارات، إذا ما أتيح لهم مثلاً فرصة للمشاركة في محاولة إشراك السلطة الفلسطينية في مشاريع بنى تحتية واقتصادية إقليمية، تتم بدعم من الولايات المتحدة وبالتعاون مع إسرائيل والأردن ومصر، ويكون فيها ما يقيد النفوذ القطري ويعزز مكانة الإمارات الإقليمية والدولية.

رغم كل شيء ينبغي التعاطي مع إمكانية التقارب بين قيادة السلطة الفلسطينية، والإمارات والبحرين، والذي سينسجم مع عدة مصالح مهمة إسرائيلية وإقليمية وكفيل بأن تكون له آثار مهمة على الساحة الفلسطينية:

1-محافل تأثير جديدة كفيلة بأن تدمج المسيرة السياسية في المنظومة الإقليمية المتشكلة، وقد تدفع إلى الأمام بمبادرات إقليمية في مجالات الاقتصاد والبنى التحتية والطاقة، المسنودة إلى اتفاقات إبراهيم، التي ستخدم المصالح الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء.

2-احتمال دحر قطر عن مكانتها في الساحة الفلسطينية، وبخاصة عن دورها في قطاع غزة والضفة الغربية أيضاً، ووقف خلق بديل لنفوذها.

3-تشجيع السعودية على الانضمام لمسيرة التطبيع مع إسرائيل، وفي إطار ذلك تصعيد دورها في الساحة الفلسطينية.

قد تشهد جهود التقارب المتجددة من جانب السلطة الفلسطينية للإمارات والبحرين على صحوة فلسطينية من الوهم للدفع إلى الوراء بمسيرة انخراط إسرائيل في المجال، وفي الوقت نفسه من احتمال الوصول إلى مصالحة فصائلية مع حماس. وبالتالي، على إسرائيل أن تشجع ميل "التطبيع" بين السلطة والإمارات والبحرين في ضوء إمكانية إيجابية كامنة في هذا الميل من ناحيتها. وعليها أن تحاول التأثير على أصدقائها في الخليج لترميم هذه العلاقات انطلاقاً من أن تتعزز العناصر المعتدلة في الساحة الفلسطينية نسبياً على حساب عناصر حماس الراديكالية، بحيث يرتفع الاحتمال لاستئناف المسيرة السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية كعنصر في تصميم المنظومة الإقليمية الجديدة.

* * *

"معاريف": الانقسام في المجتمع الأميركي لا يبشر إسرائيل بالخير

بقلم زلمان شوفال

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

ينصب التركيز الآن على انتخابات منتصف تشرين الثاني \نوفمبر والخوف من زيادة عدد ممثلي اليسار المتطرف في مجلسي النواب والشيوخ.

وفقًا لأحدث الأرقام ، فإن دعم الرئيس الأميركي جو بايدن في أدنى مستوياته على الإطلاق. يشير هروب المسؤولين الحكوميين من البيت الأبيض أيضًا. على غرار ما حدث في مكتب رئيس الوزراء في إسرائيل . إلى انخفاض مكانته. على عكس المعتاد ، فإن الدعم الذي يحظى به دونالد ترامب ، بما في ذلك داخل حزبه ، يتعثر.

نُشرت مؤخرًا مقالات تناقش الانقسام في المجتمع الأميركي ، وهي ظاهرة يتم التعبير عنها من بين أمور أخرى في الهويات. أي "إما أن تكون لنا أو أنت ضدنا" هذه التكهنات لا تبشر بالخير سواء من حيث فرص الولايات المتحدة في التعامل مع أزماتها الداخلية - ولا من حيث إعادة بناء مكانتها الدولية. هذه أيضًا ليست أخبارًا جيدة لإسرائيل ، لأنه على الرغم من الخلافات حول إيران أو الفلسطينيين ، فإن الولايات المتحدة هي حليفنا الاستراتيجي الرئيس ، وهي موطن ما يقرب من نصف شعبنا.

نُشر مؤخرًا تقرير مركز بيو السنوي حول مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة ، ووجد أنه بالتوازي مع زيادة معتدلة في الدعم الأميركي العام لإسرائيل، كانت هناك زيادة في الدعم للفلسطينيين أيضًا. هناك رقمان يثيران قلقي بشكل خاص: بين الشباب حتى سن 29 هناك عدد أكبر من المؤيدين للفلسطينيين أكثر من إسرائيل - بينما الدعم لإسرائيل بين المستجيبين الجمهوريين هائل بالفعل ، وهو ضعف ما هو عليه للسلطة الفلسطينية، ولدى الشبان الديمقراطيين ميزة طفيفة حيال الفلسطينيين.

إن العداء المتزايد للسامية على الجانب الأيسر من الخريطة السياسية لا ينفصل عن القضية أيضًا ، وأولئك الذين يكرهون اليهود يكرهون الدولة اليهودية أيضًا، وينكرون حق إسرائيل في الوجود.

قال رئيس الموساد السابق تامير باردو مؤخرًا إن فشل إسرائيل في حل المشكلة الفلسطينية يحدد موقف الحزب الديمقراطي الأميركي تجاه إسرائيل ، لكنه يخلط بين السبب والنتيجة ، لأن مواقف اليسار الراديكالي المعادية لإسرائيل - والمعادية للسامية أحيانًا - تنبع من موقف شامل. الرؤية الكونية. مثل هذه الظواهر منتشرة في الحرم الجامعي أيضًا، كجامعة هارفارد ونيويورك، حتى تم رفع الأعلام الفلسطينية في جامعة بن غوريون في النقب أيضًا.

كل هذا من دون التقليل من حدة معاداة السامية في أقصى اليمين، وإضفاء الطابع المؤسسي على معاداة السامية في اليسار، بالإضافة إلى جذورها التاريخية ، وأصبحت في السنوات الأخيرة عاملاً من عوامل التأثير السياسي والثقافي والاجتماعي.

صحيح ، ليس كل أعضاء الحزب الديموقراطي معادين لإسرائيل. على العكس من ذلك ، فإن الأغلبية والقيادة في مجلسي الكونجرس وكذلك الرئيس نفسه من بين الوسط السياسي الذي يدعم إسرائيل تقليديًا ويعارض حركة المقاطعة BDS والمبادرات الأخرى المعادية لإسرائيل. لكن تحت السطح ، وأحيانًا فوقه جعل اليسار التقدمي للحزب الديمقراطي النضال في إسرائيل جزءًا من صراعه مع القيادة القديمة ويعمل بشكل منهجي على تعزيز مواقفه بدعم من أعضاء مجلس الشيوخ اليساريين بيرني ساندرز وإليزابيث وارين. . كما لا يوجد نقص في "الخبراء" الذين انضموا إلى قافلة المعادين مثل مستشار السياسة الخارجية لساندرز ، ماثيو دوس الذي هاجم في مقال ما أسماه "موقف إدارة بايدن المدلل تجاه إسرائيل".

من بين المبادرات التي أُطلقت مؤخرًا قطع المساعدة والتعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، بما في ذلك المساعدات للقبة الحديدية، ودعم حق العودة للاجئين العرب إلى إسرائيل وإقامة يوم تذكاري

رسمي للنكبة. تنتشر الدوائر المعادية بين أعضاء الكونجرس الآخرين حول هذه المجموعة ، مما يزيد من وزنها النسبي مقابل القيادة المخضرمة.

في الوقت الحالي للمركز اليد العليا ، بما في ذلك القضايا الإسرائيلية ، لكن هذا قد يتغير إذا زاد عدد نواب اليسار المتطرف في أحد مجلسي الكونجرس أو كليهما في انتخابات منتصف تشرين الثاني \نوفمبر. وهذا يخضع الآن للدعاية والجهود المالية والتنظيمية في كلا المعسكرين لتعزيز سيطرة اليسار على الفصيل المنتخب ، أو إفشال ذلك.

الصراع الأساسي هو على تسمية المرشحين في الانتخابات التمهيدية ، واختبارات القوة المهمة في ولايات مثل نيويورك وإلينوي وكاليفورنيا وفلوريدا التي لديها عدد كبير من النواب في مجلس النواب ، وفي بعضها تحولت الحملة علانية إلى صراع بين مؤيدي إسرائيل ومعارضيها . اتضح أن النضال في جفعات رام لا تؤثر فقط على الوضع الإسرائيلي ، بل تؤثر في الكونغرس أيضًا.

* * *

N12: ما الذي يمنع السعودية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟

بقلم يوآل غوزنسكي: باحث أول في معهد دراسات الأمن القومي، وعضو سابق في مجلس الأمن القومي في مكتب رئيس الوزراء

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

على الرغم من أن السعودية مرت بتغيرات اجتماعية وثقافية عميقة في السنوات الأخيرة ، إلا أن مسألة العلاقات مع إسرائيل تتعلق باستقرارها ومكانتها. أثارت زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن المخططة إلى الشرق الأوسط مسألة السعودية والولايات المتحدة ، وفي إسرائيل جدوى وانعكاسات تطبيع محتمل مع الرياض.

في السنوات الأخيرة ، كان هناك تغيير بطيء في المملكة ولكنه مهم في ما يتعلق بمسألة العلاقات مع إسرائيل ، وهناك أدلة من جانبها على استعدادها لتقديم تنازلات بشأن هذه المسألة. يبدو أن الوصي على العرش والحاكم الفعلي للمملكة محمد بن سلمان يتخذ موقفًا عمليًا نسبيًا في ما يتعلق بإسرائيل. فقد أعرب في المحادثات المغلقة وحتى علنًا عن استعداده لإعطاء المزيد من الدعاية للعلاقة. في مقابلة مع مجلة أتلانتيك نشرت في آذار\مارس 2022 قال بن سلمان " لا يُنظر إلى إسرائيل على أنها عدو ، بل

كحليف محتمل ...". لكنه أدلى في وقت لاحق ببعض الملاحظات وقال "على إسرائيل أن تحل المشاكل مع الفلسطينيين" قبل أن يصبح تطبيع العلاقات ممكنًا .

لقد قطعت السعودية شوطا طويلا في دعم اتفاقات ابراهام . إنه يعمل على تهيئة الرأي العام في المملكة ويقوم بإيماءات بطيئة ولكن تدريجية استعدادًا لعملية ستسمح في النهاية بمزيد من الانفتاح على إسرائيل ، وهو نوع من التطبيع الزاحف من أجل الإعلان عن العلاقات القائمة بالفعل بين اسرائيل والرياض - عامة وأمنية - سيتعين على النظام السعودي التغلب على الحساسيات الداخلية والخارجية المرتبطة من بين أمور أخرى بطبيعة السعودية وتأثيرها على مكانتها وأكثر.

تطبيع كامل؟ خطوة بعيدًا جدًا

أولاً . أهم شيء بالنسبة للسعودية هو العلاقات مع الولايات المتحدة. إن تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة له أهمية قصوى للسعودية وله تأثير أيضًا على مكانة بن سلمان في الداخل. ففي السنوات الأخيرة تم التشكيك في استعداد النخبة السعودية للوقوف إلى جانبها عندما تتضرر مصالحها الحيوية.
وللسعودية مصلحة في أن تنخرط واشنطن بعمق في الشرق الأوسط وسيكون لديها التزام وحساسية أكبر تجاه المصالح السعودية ، لا سيما في ما يتعلق بإيران. وتعتبر الرياض الاتفاق مع إسرائيل وسيلة لتعزيز هذه العلاقات مع الولايات المتحدة. من الممكن أن يحتفظ السعوديون بتسويات محتملة مع إسرائيل مقابل تغيير موقف واشنطن تجاهها الذي يشمل من بين أمور أخرى توفير الأمن أمام إيران وفتح صفحة جديدة مع بن سلمان بطريقة تضفي الشرعية على موقفه.

ثانيًا . يواجه السعوديون حقيقة أن الملك سلمان يتخذ موقفاً أكثر تقليدية تجاه إسرائيل والصراع بينها والفلسطينيين ، ويربط التطبيع مع إسرائيل بامتثال إسرائيل لمعايير مبادرة السلام العربية. طالما أن الملك على قيد الحياة وهو السلطة العليا فسيكون من الصعب تشجيع التطبيع. يحتمل أن يكون مثار اختلاف في الرسائل المتبادلة بين الملك وابنه التي تعبر عن رغبة في الاحتفاظ بمساحة للمناورة في هذه القضية بالذات. ومن المحتمل أيضًا أن تكون تصريحات بن سلمان موجهة إلى الرأي العام في الولايات المتحدة. في كلتا الحالتين ، سيزداد احتمال التطبيع مع إسرائيل بعد وفاة سلمان وإذا تم تعيين ابنه محمد ملكًابالتأكيد. ومع ذلك ، يمكن للعلاقات مع إسرائيل أن تعرض مكانة بن سلمان وصورته للخطر ، وبالتالي فإن قضية التطبيع مع إسرائيل ستتأثر أيضًا بفهم بن سلمان لمدى تأثير مثل هذه الخطوة على تعيينه الذي يحتاج على أي حال إلى الشرعية في الداخل.

تتعلق القضايا الأخرى التي تجعل من الصعب إحراز تقدم في قضية التطبيع بمدى انفتاح المجتمع السعودي المحافظ إلى حد كبير على إبرام اتفاق مع إسرائيل. وبقدر ما يمكن تحليل استطلاعات الرأي العام في مثل هذه المملكة المغلقة ، فإن الشارع السعودي يعارض التطبيع إلى حد كبير. هناك صعوبة أخرى تتعلق بوضع السعودية في العالم الإسلامي. هذا الأمر له أهمية قصوى بالنسبة لها وقد يتضرر من انتقادها بسبب دول تسعى إلى احتواء القضية الفلسطينية وانتقادها مثل إيران .

ستستمر المملكة في تمهيد الأرض والتقدم تدريجياً نحو انفتاح أكبر في العلاقات مع إسرائيل ، حتى ولو كان من خلال أنموذج مختلف عن اتفاقات ابراهام ، سواء في عمق الانفتاح أو وتيرة التغيير. فطبيعتها المحافظة والحساسيات الخاصة توجهها نحو أنموذج مختلف قليلاً عن العلاقات القائمة مع إسرائيل، على سبيل المثال بين إسرائيل والإمارات والبحرين.

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد مرت بتغيرات اجتماعية وثقافية كبيرة في السنوات الأخيرة ، إلا أن مسألة العلاقات مع إسرائيل تتعلق بمسألة استقرارها ومكانتها. التقييم هو أن التطبيع الكامل خطوة بعيدة جدًا. لكن هذا لا يعني أنه لا يتم التحضير له.

والخلاصة من سلوك دول الخليج أنه إذا ما توفر الحافز والضغط المناسبين فإنها ستمضي في الخروج عن الإجماع العربي ومواقفها السابقة. لذلك ، إذا كانت القيادة السعودية تقدر أن التقارب مع إسرائيل سيساعدها على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وتحسين وضع بن سلمان وحتى الفوز بقضايا مختلفة مثل الوصول إلى أسلحة أميركية متطورة ، فقد تكون السعودية على استعداد لاتخاذ خطوة أخرى تجاه إسرائيل.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": في ضربة أخرى للائتلاف، الكنيست يصادق في قراءة أولية على مشاريع قوانين للمعارضة لرفع الحد الأدنى للأجور

في فشل آخر للحكومة المتعثرة، صادق الكنيست في قراءات أولية على مشاريع قوانين طرحتها المعارضة لرفع الحد الأدنى للأجور يوم الأربعاء حيث صوت بعض نواب الائتلاف لصالحها، بما يتناقض مع موقف الائتلاف.

صوت المشرعون لصالح تشريع يسعى إلى رفع الحد الأدنى للأجور إلى 40 شيكل (12 دولار) للساعة من 29.12 (8.70 دولار) للساعة – وهي خطوة عارضتها معظم أحزاب الائتلاف.

وكانت نائبة من حزب "العمل" الشريك في الائتلاف من بين النواب الذين طرحوا أحد مشاريع القوانين الثلاثة للتصويت، في حين طرح الاثنين الآخرين أعضاء كنيست من المعارضة. واختار الائتلاف معارضة مشاريع القوانين الثلاثة وسط معارضة وزارة المالية لرفع الحد الأدنى للأجور.

وكان هناك اقتتال داخلي بين أحزاب الائتلاف قبل التصويت حول كيفية التعامل مع التصويت، حيث تحدى حزب "القائمة العربية الموحدة" الانضباط الائتلافي وقال إنه سيصوت لصالح الاقتراح الذي طرحه حزب "القائمة المشتركة" المعارض ذات الأغلبية العربية. ورفض حزب "يش عتيد" الشريك في الائتلاف السماح للنواب بالتصويت كما يريدون وبدلا من ذلك قرر نواب الائتلاف الامتناع عن التصويت. إلا أن وزير العدل غدعون ساعر عارض هذه الفكرة وأصر على أن يصوت النواب ضد مشروع القانون تماشيا مع موقف الحكومة، بحسب تقارير إعلامية عبرية. في حل وسط تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة، انسحبت أحزاب الائتلاف من التصويت، مما سمح بتمرير جميع مشاريع القوانين الثلاثة.

خلافا للائتلاف، صوتت عضو الكنيست غيداء ريناوي زعبي (ميرتس) والقائمة الموحدة لصالح مشاريع قوانين رفع الحد الأدنى من الأجور. ولم يحضر رئيس القائمة الموحدة، منصور عباس، التصويت. هذه المرة الثانية هذا الأسبوع التي تصوت فيها ريناوي زعبي والقائمة الموحدة ضد تعليمات الائتلاف في الكنيست.

وتم تمرير مشروع القانون الأول، الذي طرحه عضوا الكنيست من المعارضة أحمد الطيبي وأسامة السعدي (القائمة المشتركة)، بأغلبية 23 صوتا مقابل 4 أصوات. وتمت المصادقة على مشروع قانون آخر طرحته النائبة عن حزب "العمل" نعمة لازيمي بأغلبية 19 صوتا مقابل 3 أصوات، وتمت الموافقة على مشروع قانون ثالث طرحته عضو الكنيست أورلي ليفي-أبيكاسيس من حزب "الليكود" بأغلبية 22 صوتا مقابل 4.

ولقد تواجد رئيس الوزراء نفتالي بينيت في قاعة الهيئة العامة للكنيست وصوت ضد مشاريع القوانين، إلى جانب رئيس الكنيست النائب بوعز توبوروفسكي، وعضو الكنيست ميخال شير (أمل جديد)، ونائب رئيس الكنيست إيتان غينزبورغ (أزرق أبيض) الذي ترأس الجلسة.

وامتنعت لازيمي (العمل)، التي تدعو منذ فترة طويلة إلى رفع الحد الأدنى للأجور، عن التصويت على مشروع القانون الذي طرحته هي بنفسها، وقالت دامعة للكنيست، "يؤلمني أن أترك [القاعة] في حين أنني أريد التصويت لصالح [التشريع]." وقالت "سننسحب من أجل الحفاظ على الانضباط الإئتلافي وكذلك حتى يتم تمريره"، وأضافت لاحقا "لقد تم تمرير مشروع القانون هذا لأننا انسحبنا من قاعة الهيئة العامة." وقالت لازيمي "الأهم، في النهاية، هو أنه تم تمرير القانون في قراءة أولية اليوم، على الرغم من الألم الكبير الذي أشعر به لعدم التصويت لصالحه، لكنني ما زلت أعلم أنني من خلال هذا الفعل أنا أقوم بالشيء الصحيح." وأبدى حزبها "العمل"، نبرة أكثر تفاؤلا وقال في بيان "يسعدنا أننا توصلنا مع إدارة الإئتلاف إلى اتفاق لتمرير مشروع القانون من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على وحدة الإئتلاف وتكامله."

ورأى عضو الكنيست آبير كرا (يمينا) إن رفع الحد الأدنى للأجور على النحو المنصوص عليه في مشاريع القوانين من شأنه أن يضر بالمصالح التجارية و "سيضر بأضعف [الشرائح] في المجتمع الإسرائيلي، وسيغذي التضخم وارتفاع الأسعار." وحذر كرا، وهو نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء، "إذا أجبر الناس على الخروج من سوق العمل فسيكون ذلك بسبب مشروع القانون هذا."

كانت القوة الدافعة وراء جميع مشاريع القوانين الثلاثة هي منظمة "نقف معا"، وهي مجموعة ناشطة في مجال العدالة الاجتماعية. وقالت المنظمة في بيان صدر بعد جلسة الكنيست "الأبطال الحقيقيون اليوم ليسوا كبار الشخصيات الحكومية الذين رضخوا للضغط العام، ولكن كل أولئك الذين ضغطوا وتصرفوا ونظموا واتخذوا إجراءات وأثبتوا أنه حيثما توجد حملة، يوجد أمل أيضا."

فشل الائتلاف في منع تمرير التشريع هو الأزمة الأخيرة للحكومة المتعثرة، التي تواجه صعوبة في البقاء واقفة على قدميها منذ أن خسرت الأغلبية البرلمانية في أوائل أبريل، ويبدو أنها تتجه ببطء نحو الانهيار.

يوم الاثنين، أسقطت المعارضة في الكنيست مشروع قانون هام لتجديد تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي وبعض القوانين المدنية على الإسرائيليين في الضفة الغربية بمساعدة اثنين من أعضاء الائتلاف.

صوت عضوا الكنيست مازن غنايم (القائمة الموحدة) ورياوي زعبي (ميرتس) ضد مشروع القانون بينما امتنع نواب آخرون في الائتلاف عن التصويت. ولقد أثار قرارهما التصويت ضد مشروع القانون المزيد من الاضطراب في الائتلاف، حيث دعا قادة الحكومة، من ضمنهم وزير الخارجية يائير لابيد النائبين المتمردين إلى الاستقالة.

وقال وزير العدل غدعون ساعر، الذي أشرف على التشريع، قبل التصويت إنه اختبار حاسم لقدرة الائتلاف، لكنه قال إنه سيطرحه للتصويت مرة أخرى الأسبوع المقبل. وبحسب ما ورد أبلغت ريناوي زعبي زملائها أنها ستصوت ضد القرار مرة أخرى.

* * *